- ديون العراق الخارجية ونادي باريس :

- ديون العراق الخارجية :

يعد تاريخ الديون العراقية عموما والخارجية منها على وجه الخصوص من الوقائع المحزنة والداكنة في تاريخ الاقتصاد العراقي الحديث، فقد ظل الدين الحكومي على مدار العقود الاربعة الماضية بعيدا عن توجهات فلسفة الاقتراض من اجل الاستثمار في التنمية و لتخفيف الازمات الاقتصادية بحكم الظروف القاهرة والعوامل الاستثنائية التي مر بها العراق وسيتم تقسيم تراكم الدين العراقي الى عدة مراحل وكما يلي :

1- ديون عقد الثمانينات :

ابان الحرب العراقية مع ايران كان الاقتراض الخارجي مسخرا لتمويل آلة الحرب المهلكة (وهو دين استهلاكي) قاتل وبغيض رافقه اقتراض داخلي للغرض الانفاقي الاستهلاكي بسبب شلل القطاعات الانتاجية .
فقد قدرت سكرتارية نادي باريس في العام 2004 حجم دين العراق الخارجي لمرحلة ماقبل 1990 بحوالي 128 مليار دولار والذي تقدر حينها شطب 80% منه بموجب اتفاقية نادي باريس .

- اتفاقية نادي باريس :

(بالفرنسية Club de Paris) وهو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من 19 دولة تعد من اكبر الاقتصادات في العالم ، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل اعادة جدولة الديون للدول المدينة بدلا من الملان افلاسها او لتخفيف عبء الديون

من خلال تخفيض نسب الفائدة او رفع سقوف التسديد او تصديدها او الغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنيها .

الدول المديونة غالبا" ما يتم التوصية بها او تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد ان تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت .

تلك الاتفاقية استندت الى قرار مجلس الامن 1148 في العام 2003 بشأن تسوية المديونية الخارجية للعراق أزاء دائنيه ، اذ تراكمت ديون العراق قبل العام 1990 جراء توقف السداد والعجز عن الدفع وتطبيق شروط اتفاقية الدين الموقعة رسميا" مع مختلف الدائنين سواء الديون التي تعود لمجموعة الدائنين من دول نادي باريس البالغة عشر او من الدائنين من خارج نادي باريس وعددهم 54 دولة فضلا" عن آلاف التجار الدائنين .

٢- ديون مرحلة او عقد التسعينات :

فرض الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية على العراق والمترتبة جراء حرب الكويت وتبعات غزوها فقد اتخذ موضوع الديون مسارين مختلفين

- المسار الاول : ظل الاقتراض الداخلي يسير بكثافة لمواجهة الانفاق العام واستخدمت الادوات النقدية لتمويل عجز الموازنة والسعي لتشغيل ماكنة النظام الاقتصادية اذ تم مصادرة الدخل الحقيقي للفرد العراقي عن طريق استخدام ما يسمى بمبدأ المصادرة التلقائية لصخرات الافراد وفوائضهم المحتملة مقدما" لموجات التضخم .

Scanned by TapScanner

- المسار الثاني : تمثل بتنفيذ الاتفاق مع الامم المتحدة لجدولة ديون نادي باريس الدولية ثلث عوائد النفط العراقي المصدر عبر مذكرة التفاهم او برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) منذ العام 1996 واستخدمت لدفع التعويضات الخارجية الى متضرري حرب الكويت من خلال صندوق الامم المتحدة للتعويضات UNCC وبلغ تعويضات تزاد عن 52 مليار دولار ، علماً ان التعويضات هي ليست ديون وانما جزاءات فرضت بقرارات امنية بما فيها تغطية تكاليف حرق التفتيش وتستوفى كلياً من عوائد مذكرة التفاهم.

لم يتبقى من الدين الكويتي في الالفية الجديدة الا 6 مليار دولار وبعد العام 2003 لم يلجأ العراق الى ديون جديدة او اقتراضات جديدة تذكر الى ان تعرض الى ازمتين خانقتين (امنية ومالية) في العام 2014 ازمة داعش وازمة التقشف (هبوط اسعار النفط) 2016 - 2017 ، وهكذا جاء الدين الخارجي هذه المرة مرتبطاً بشكل اساسي بنشريات السلام والتجليز واعادة بناء منظومة القوات المسلحة لمواجهة الارهاب الداعشي وتشغيل ماكنة الحرب وقد قدرت هذه الديون بـ 12 مليار دولار .

وهكذا وعلى مدى اربعة عقود من عمر العراق الاقتصادي لم تشكل الديون التعويضية المرتبطة بقرارات الدولة الاستثمارية سوى 10% من اجمالي ديون العراق الخارجية وظلت موارد النفط تعمل كرافد لتسديد هذه الديون . وفي ظل الازمة الراهنة كورونا وانخفاض اسعار النفط يتوقع ان تصل ديون العراق الخارجية واقساط سدادها 115 مليار دولار لغاية العام 2020 .